مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: انعكاسات العولمة المالية على البلدان النامية (حالة سورية)
اسم الكاتب: د. أكرم محمود حوراني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4248
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (1) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (1) 2011

انعكاسات العولمة المالية على البلدان النامية
«حالة سورية»

الدكتور أكرم محمود حوراني*

(تاريخ الإيداع 11 / 8 / 2010. قُبِل للنشر في 13 / 1 / 2011)

□ ملخّص □

لقيت ظاهرة العولمة المالية اهتماماً كبيراً ولا تزال من قبل الباحثين الأكاديميين حيث ظهرت دراسات عديدة متضمنة إحصاءات وتحليلات اقتصادية، للتوصل إلى مجموعة من النتائج حول انعكاسات العولمة المالية كظاهرة جديدة على اقتصاديات البلدان النامية.

وكانت النتائج متضاربة فيما بين الباحثين لجهة منفعتها أو تكلفتها على البلدان النامية، وفي هذا البحث محاولة لدراسة تأثيرات ظاهرة العولمة المالية على الاقتصاد السوري بشكل إجمالي، وصولاً إلى تحديد العقبات والصعوبات التي تواجهه حالياً جراء العولمة المالية، ومن أجل بيان هذه التأثيرات لزم الرجوع إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية وبعض الجزئية، والتي نجمت عن سياسات التحرير الاقتصادي والاندماج بالاقتصاد العالمي التي انتهجت في سورية بشكل بطيء خلال الفترة من 1991 ولغاية 2001 وبشكل سريع خلال الفترة 2002 وما تلاها في عام 2005 وحتى الآن من النهج الاقتصادي القائم على «التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي».

واستناداً إلى المؤشرات الاقتصادية، والوضع الاقتصادي السائد حالياً في سورية، توصل البحث إلى تحديد مجموعة من منعكسات العولمة المالية على الاقتصاد السوري، والتي تبين أنها لم تكن إيجابية بالمطلق.

كما تم في البحث تحديد أسباب هذه الانعكاسات غير الإيجابية وتحليلها، وتقديم بعض المقترحات، التي يُؤمل منها أن تحسّن من قدرة الاقتصاد السوري وكفاءته على مواجهة الآثار غير الإيجابية للعولمة المالية.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الاندماج المالي، المنافع والتكاليف، البلدان النامية ، سورية.

* أستاذ – قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (1) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (1) 2011

The Impact of the Financial Globalisation on Developing Countries: The Case of Syria

Dr. Akram M Hourani*

(Received 11 / 8 / 2010. Accepted 13 / 1 / 2011)

□ ABSTRACT □

The aim of this paper is to broadly address the impacts of the financial globalisation on the Syrian economy. There is a growing abundance of empirical work that form the basis to build on when it comes to the study the impacts of the financial globalisation on the economies of developing countries. However, not much work has been done to examine the impacts of the financial globalisation on the Syrian economy either in the short or long term.

This study therefore evaluates the impacts of the financial globalisation on the Syrian economy, and examines the financial indicators of two periods of the economic liberalization. These two periods extend from 1991 to 2008. The first period is described as a slow liberalization that extends from 1991 to 2001. The second period is described as a fast liberalization and extends from 2002 to 2008. Based on the economic indicators and the economic situation associated with these two periods, the study concludes that the impacts of the financial globalisation on the Syrian economy have not been beneficial. The causes for the negative impacts have been identified and some policy suggestions have been made.

Keywords: Globalisation, Financial Integration, Positive and Negative Impact, Developing Countries, Syria

*Professor, Department of Banking and Insurance , Faculty of Economics, Damascus University, Syria

مقدمة:

عانى الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة من فترة تقلبات مالية واقتصادية عنيفة أسهمت في خلخلة قواعد النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وأسسه، تمثلت من خلال أزمة مالية واقتصادية واسعة وعميقة، لا تزال آثارها مستمرة إلى الآن.

لقد أسهم الانفلات المالي العالمي والتحرير العالمي للتجارة في الأصول المالية من دون رقابة، إضافة إلى اندماج النظام المالي المحلي مع الإقليمي والعالمي بالتهيئة لهذه الأزمة ، ومن الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد السوري الذي يحاول الاندماج بالاقتصاد العالمي، بهذه التطورات والمنعكسات مثل أي بلد أخر، مع أن حدّة هذه الانعكاسات تختلف من بلد لآخر، وقد كانت أكثر حدة في البلدان النامية، ومنها سورية.

إن درجة هذا التأثر وعمقه ومداه يمكن تحديدها من خلال استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية السورية، وخاصة المالية والنقدية منها، وفي محاولة لمواجهة المنعكسات المالية للمتغيرات الدولية الأخيرة، سنحاول طرح بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الاقتصاد السوري وقدرته على مواجهة تلك المتغيرات والتحديات، لاسيما أن العولمة المالية أصبحت واقعاً ملموساً، يفرض تحديات على البلدان كافة وخاصة النامية منها.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث من خلال بيان منعكسات العولمة المالية على الاقتصاديات النامية عامة والاقتصاد السوري بشكل خاص وتحديدها وتحليلها، ولاسيما خلال العقدين الماضيين، حيث بدأ الاقتصاد السوري مسيرة اندماجه بالاقتصاد العالمي، وخاصة منذ عام 2005 حيث تم إقرار نهج الانتقال إلى «اقتصاد السوق الاجتماعي».

فرضيات البحث:

. العولمة المالية ليست ظاهرة اقتصادية جديدة ، بل ظاهرة اقتصادية قديمة، تؤثرفي الاقتصاديات العالمية بشكل متزايد ومستمر.

. العولمة المالية تؤثر في الاقتصاديات النامية بشكل مختلف وحسب واقع التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وظروفه ودرجته.

. تزامنت انعكاسات العولمة المالية على الاقتصاد السوري مع مراحل انفتاحه واندماجه مع الاقتصاد العالمي .

. العولمة المالية أثرت بشكل غير إيجابي في الاقتصاد السوري.

. مواجهة تحديات العولمة المالية للاقتصاد السوري مرهون بجدية وشفافية سياسات وبرامج وخطط الإصلاح والتطوير الاقتصادي.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى تعريف العولمة المالية، وبيان منعكساتها على الاقتصاديات النامية، ومنها الاقتصاد السوري من خلال محاولة الإجابة على مجموعة من الأسئلة مثل:

. هل هي ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي؟

. ما هو دورها في الأزمة المالية العالمية الأخيرة؟

. هل تساعد الدول النامية في تحفيز النمو ونقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال إليها؟

. كيف انعكست العولمة المالية على الاقتصاديات النامية عامة والاقتصاد السوري خاصة؟

. هل يستطيع الاقتصاد السوري مواجهة تحديات العولمة المالية وانعكاساتها السلبية عليه؟

. كيف يمكن رفع قدرة الاقتصاد السوري و وكفاءته على مواجهة تحديات العولمة المالية.

تكمن أهمية البحث من خلال المساهمة في بيان انعكاسات العولمة المالية على الاقتصاد السوري خلال العقدين الماضيين، من جراء السياسات الاقتصادية السورية التي تتطلع إلى المزيد من التحرر المالي والنقدي والاقتصادي عموماً لزيادة درجة اندماج الاقتصاد السوري مع الاقتصاد العالمي، كما تأتي أهمية البحث من خلال النتائج التي سيتوصل إليها، والتي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الاقتصاد السوري وقدرته على مواجهة الآثار غير المرغوبة للعولمة المالية، وتعظيم الفوائد والمكتسبات الممكنة منها.

منهجية البحث:

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتطبيقي في تبيان انعكاسات العولمة المالية على اقتصاديات البلدان النامية «حالة سورية»، حيث اشتمل منهج البحث على استعراض العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محلياً وإقليمياً ودولياً، حيث تم استعراض أهم النتائج التي توصلوا إليها، كما تم استخدام المؤشرات الإحصائية الكلية وبعض الجزئية لمنعكسات العولمة المالية على اقتصاديات البلدان النامية بشكل عام وعلى الاقتصاد السوري بشكل خاص، وذلك من خلال الرجوع إلى العديد من المصادر الإحصائية المحلية والدولية ، وذلك بهدف الإحاطة الدقيقة بتلك المنعكسات، للتمكن من تحليلها وبيان أبعادها وآثارها، وأخيراً الانطلاق منها في رسم ملامح لسياسات اقتصادية كلية، وجزئية مالية ونقدية، يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الاقتصاد السوري وقدرته على مواجهة تلك التحديات والمنعكسات المتولدة جراء اندماجه بالاقتصاد العالمي، وبخاصة لجهة التحرير المالي والنقدي، وما ترتب عليه من نتائج، انعكست بواقع الحال على الاقتصاد السوري.

مدخل إلى العولمة المالية:

العولمة المالية Financial Globalization هي «جزء من ظاهرة العولمة التي تتضمن مجموعة متداخلة ومتشابكة من السلوكيات والمظاهر الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسة والثقافية»[1]، وفي كل الأحوال تجسد العولمة المالية حالة تخطي الحدود السياسية والإجراءات والأنظمة المحلية للدول، كما يمكن أيضاً تعريفها بأنها: «عملية اندماج النظام المالي لدولة ما مع الأسواق والمنظمات المالية الدولية»[2].

إن نمط الإنتاج والتوزيع الرأسمالي السائد حالياً، مرتبط بقوة بالتطورات في الأسواق المالية، والبنوك، والمؤسسات المالية، والتأمينية العالمية الكبرى، وهو مدعوم من قبل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، ولقد أسهم التطور التكنولوجي، وخاصة تطوير شبكة الاتصالات في تدعيم هذه العلاقة الارتباطية بين آثار التقلبات في الأسواق المالية الدولية، وانعكاساتها على الاقتصاديات المحلية، بحيث أصبح العالم وكأنه قرية صغيرة، فما هي مراحل تطور ظاهرة «العولمة المالية»؟.

1 . "العولمة المالية " بمفهومها الحالي تعود إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي، بعد تحطم نظام «بريتون وودز للصرف الثابت» والانتقال إلى «نظام التعويم»، الذي قاد إلى التوسع المستمر في عرض النقود، الأمر الذي أسهم في إحداث تقلبات عنيفة ومستمرة لأسعار صرف العملات، كما أسهم في زيادة أهمية ودور الأسواق النقدية

كمصدر من مصادر التمويل المالي للبنوك، وكان ذلك بداية لخروج البنوك من دائرة أعمالها التقليدية إلى مجالات أوسع في الائتمان والمشتقات وأنظمة العمليات و«الابتكارات المالية»[3].

2 . إن تصحيح أسعار النفط في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، إثر حرب تشرين التحريرية، أسهم في توفير موارد مالية كبيرة فائضة لدى الدول المصدرة للنفط، وكذلك للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في القطاع النفطي، وهذه الفوائض المالية لم تلق مجالات كافية للتوظيف في الاقتصاد الحقيقي، فتوجهت للاستثمار في الأسواق المالية الدولية للحصول على أرباح مرتفعة، وكان ذلك بداية لطوفان وحركة الأموال فيما بين الأسواق المالية الدولية.

3 . العجوزات المستمرة في الموازنة وميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والفائض التجاري المستمر والمتزايد لكل من الصين واليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى الفوائض البترولية من جهة ثانية، زاد من دور الأسواق المالية الدولية وأهميتها كمصدر للحصول على القروض، أو لتوظيف الفوائض، وهذه الحالة تجسدت بالتحركات المستمرة والمتزايدة لرؤوس الأموال العالمية نحو الأسواق المالية الرئيسة، متجاوزةً الحدود السياسية للدول، ومطلقة لظاهرة «العولمة المالية».

4 . المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال باحثيها أسهمت في الترويج لظاهرة العولمة المالية، والتحرير المالي والاقتصادي من خلال الترويج لمقولة إن العولمة المالية تؤدي إلى «تقاسم المخاطر العالمية، وتخفيض التقلبات الاقتصادية الكلية، وتقوية النمو الاقتصادي، وتطوير آليات عمل المؤسسات المالية المحلية لتقوى على المنافسة عبر سياسات الإصلاح الجوهرية، والتي تعد ضرورة لنجاح عمليات التحرير المالي، والاندماج مع النظام المالي العالمي» [4].

5 . التطور المذهل والسريع في حجم الصفقات المالية في أسواق المال العالمية، قاد إلى حالات عديدة من الاضطراب والخلل في التطور الاقتصادي للدول كافة، وخاصة الدول النامية، والتي أصبح رأس المال فيها يتطلع نحو الأسواق المالية الخارجية بصورة متزايدة وحسب صندوق النقد الدولي «كانت نسبة الصفقات الاستثمارية المالية أو المضاربات في الأسواق المالية الدولية تشكل 10% من الناتج القومي العالمي في عام 1980، وارتفعت إلى 150% عام 1996 إلى أن وصلت إلى 300% في عام 2006»[5].

6 . النمو المستمر في تقنيات الاتصالات،وتماثل أدوات العمل في الأسواق المالية العالمية ، وتداخل الأسواق وتشابكها ، وسرعة نقل الأموال وتوثيقها، عززّ حركة الاستثمارات المالية في الأسواق المالية العالمية، حتى أصبحت تعمل 24 ساعة في اليوم، مما جسد « العولمة المالية».

7 . قاد التطور المستمر في آليات عمل المؤسسات المالية والاستثمارية الدولية ومنها البنوك الكبرى والبنوك الاستثمارية، ومؤسسات التمويل العقاري ، والصناديق الاستثمارية المتعددة، إلى زيادة التنافس فيما بينها على الأموال، وإلى تنويع المنتجات المالية وظهور (المشتقات المالية) ، وإلى تشجيع رؤوس الأموال المحلية للتحول من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المباشرة إلى الاستثمار المالي في الأسواق المالية الدولية، الأمر الذي أسهم في زيادة قدرة البنوك على التوسع في منح القروض والتأمين عليها، إضافة إلى التأمين على عقود المشتقات المالية بضمانات البنوك على شكل سندات دين لدى شركات ومؤسسات التأمين الكبرى، وقد كان" حجم سوق السندات العالمي في عام 1982 نحو 5,7 تريليون دولار أمريكي، ووصل عام 1997 إلى 34 تريليون دولار أمريكي متجاوزاً صفقات الأسهم في الأسواق المالية العالمية في ذلك العالم الذي بلغ 27,5 تريليون دولار أمريكي، والناتج القومي العالمي الذي كان أنذاك30,1 تريليون دولار أمريكي" [6].

واستناداً إلى معطيات بنك التسويات الدولية، وصل حجم الصفقات المالية الإجمالية في الأسواق المالية الدولية المختلفة إلى 600 تريليون دولار أمريكي في عام 2008، بينما كان الناتج القومي العالمي 58 تريليون دولار أمريكي في عام 2008[7].

وهذا دليل على أن «التراكم المالي أصبح مركزاً في الاستثمارات المالية البعيدة عن قطاع الإنتاج المادي ، مما أسهم في جمود قطاعات الإنتاج المادي التقليدية مثل الزراعة والصناعة»[8]، وانتعاش القطاعات الريعية وصناعة الخدمات المالية، حيث تنشط المضاربة في الأصول المالية والتي تحقق أرباحا" مضاعفة عن الأرباح المحققة في الاستثمار في قطاعات الإنتاج المادي الحقيقي.

الجدول التالي رقم (1) يبين توزيع وسطي قيمة الصفقات الدولية في الأصول المالية الأجنبية في الأسواق المالية الدولية، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها، بين مجموعات الدول ولفترات زمنية مختارة منذ 1990 ولغاية 2008.

الجدول (1) وسطي قيمة الصفقات في الأصول المالية الأجنبية (بليون دولار أمريكي)

	1994 – 1990	1999 – 1995	2004 – 2000	2008 – 2005
كل الدول	26,411	46,638	76,133	180,046
% الاستثمارات الأجنبية المباشرة	17,9	20,9	21,8	20,4
الدول المتقدمة	23,969	42,052	69,432	158,667
% الاستثمارات الأجنبية المباشرة	90	90	91	88
الدول الناشئة	2,167	4,236	6,221	19,324
% الاستثمارات الأجنبية المباشرة	8,7	9	7,4	10,7
الدول النامية	276	351	480	530
% الاستثمارات الأجنبية المباشرة	1,3	1	1,6	1,3

المصدر: المرجع 9

من الجدول السابق يتضح أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل الدول وخلال الفترة 1990 ولغاية 2008 تطورت تطوراً بسيطاً فكانت حوالي 20% من حجم الصفقات في الأصول المالية الأجنبية، كما يوضح الجدول أن قيمة الصفقات المالية في الأصول الأجنبية تطورت خلال الفترة نفسها بنسبة 700%، وهذا دليل واضح على أن العولمة المالية قد حولت حركة رأس المال العالمي والاستثمارات الدولية من الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي إلى الاستثمارات المالية في الأسواق المالية العالمية، وقد أسهم هذا الواقع في دفع الاقتصاد العالمي إلى حالة من اللاتوازن، والتي أدت بتفاقمها واستمرارها إلى حدوث الأزمات المالية العالمية المتعاقبة.

أطراف العولمة المالية:

للعولمة المالية «أربعة أطراف هم : الحكومات والمقترضون والمستثمرون والمؤسسات المالية، وكل طرف يحاول أن يدفع إلى مزيد من الاندماج المالي لتحقيق مصالحه»[10].

1 . الحكومات تعمل جاهدة لإزالة العقبات أمام تحرير القطاع المالي المحلي، وزيادة اندماجه في النظام المالي العالمي، وتحرير حساب ميزان المدفوعات، مما يسهم في تدعيم ظاهرة العولمة المالية، والتي يلزم أن تحرص على

إتباع سياسات مالية محلية مشجعة على الاستثمار في الاقتصاد المحلي، سواء من خلال الرقابة على حركة رؤوس الأموال «المضاربة» أم من خلال منحها مزايا تشجيعية كالتخفيضات الضريبية، وتحسين البنية التحتية، وكفاءة عمل الأسواق، إضافة إلى ضرورة تشديد الرقابة على آليات عمل البنوك والمؤسسات المالية، وخاصة بعد التوسع في المشتقات المالية، وخلق الائتمان وتمويل الصفقات الوهمية، الأمر الذي أصبح يهدد استقرار آليات عمل النظام المالي المحلي واستمراره ، المرتبط والمتأثر بشدة بالنظام المالي العالمي.

2 . المقترضون سواء كانوا من الأفراد أم الشركات أم الحكومات، الذين أصبح بإمكانهم الحصول على موارد مالية بشكل أيسر من السابق، نتيجة العولمة المالية، وتداخل الأسواق المالية، وتشابك أعمال البنوك، وتوسع فروعها وتوظيفاتها. بحيث أصبحت إمكانية الاقتراض أوسع، مما شجع الاستهلاك، وجعل المجازفة أسهل والحرص أقل، وفضلاً عن ذلك زادت المنافسة بين البنوك من جهة والمقرضين الآخرين من جهة ثانية على حركة الإقراض والتوظيف، مما أسهم في تخفيض تكلفة الاقتراض وتسهيل إجراءاته، وإلى التساهل في مسألة الضمانات، ناهيك عن عمليات التواطؤ والفساد المرافقة، مما قاد إلى توسع المضاربة على الأصول المالية المحلية والأجنبية بشكل لم يسبق له مثيل.

وبالنسبة للحكومات المقترضة، استطاعت أن تحصل على قروض متنوعة بتكلفة أقل وفي بعض الحالات مترافقة بنقل للتكنولوجيا، سواء عن طريق الاستثمارات المباشرة أم المشتركة مع الأجانب أم مع رأس المال المحلي، لكن إيجابية هذه القروض كانت محدودة في الغالب.

3 . المستثمرون ومن خلال العولمة المالية حققوا فوائد عدّة أهمها توفر فرص واسعة للاستثمار أمامهم، بحيث تمكنوا من تخفيض المخاطر والخسائر المتوقعة، وبالتالي تحقيق عوائد أعلى من استثماراتهم، من خلال الخيارات الواسعة المتاحة أمامهم سواء في الدول النامية التي تحاول جذب الاستثمارات إليها، أم في الدول المتقدمة التي تمتلك خصائص وصفات مشجعة لجذب الاستثمارات إليها، بشكل أفضل، وأكثر استقراراً من الدول النامية، كما أن تحرير الأسواق المالية الناشئة، أسهم في تدفق الاستثمارات المالية، وخاصة المضاربية إليها من الدول المتقدمة سواء عبر شراء حصص من الصناديق الاستثمارية فيها أم من خلال المضاربة على الأسهم المحلية أم شراء السندات، وهذا يعني توسعاً مستمراً في حركة الاستثمار المالي في الأسواق المالية الدولية.

4 . المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، قامت بدور مهم في زيادة الاندماج والتحرر المالي العالمي سواء من خلال وصفاتها أم من خلال دراسات خبرائها الذين يقدمون نصائحهم للدول الأعضاء، حول أهمية تحرير حساب رأس المال، وزيادة الاندماج المالي العالمي، وبناء صناعة خدمات مالية متطورة، تمكِّن البنوك المحلية، والمؤسسات المالية المحلية من الاندماج بالأسواق المالية العالمية، لتقاسم المنافع المحتملة الناجمة عن تخفيض تكلفة الاقتراض، وزيادة الاستفادة من فرص الاستثمار التي تتيحها العولمة المالية، فضلاً عن تخفيض الخسائر المحتملة نتيجة توفير المعطيات والفرص المقارنة مابين المستوى المحلي والمستوى العالمي.

إن جميع أطراف العولمة المالية استفادت من التطور في تقنيات الاتصالات، للتعرف على الفرص المتاحة، وتعزيز أوضاعها التنافسية مما أسهم في تجسيد ظاهرة العولمة المالية.

النتائج والمناقشة:

واقع العولمة المالية ودورها:

مما تقدم تبين أن العولمة المالية هي مجموعة آليات عمل معقدة شملت النظام المالي العالمي والأسواق المالية الدولية، مما أسهم في تطور نظم الإدارة المالية وطرقها وأساليبها، سواء الحكومية منها أو التابعة للشركات أو حتى المستثمرين الأفراد، حيث أصبح كل طرف يهتم برفع كفاءة آلية عمله لتحقيق أقصى فائدة من العولمة المالية، التي أصبحت آلياتها تزداد تعقيداً كل يوم.

إن تطور حجم السيولة الدولية في الأسواق المالية الدولية (والذي يمكن تقديره بما يعادل حجم الناتج القومي العالمي لعام 2008 بنحو (60) تريليون دولار، وعلى فرض أن سرعة دوران النقود الوسطية العالمية = 4 ، فهذا يعني أن السيولة الدولية تصل نحو (240) تريليون دولار، وبإضافة التسهيلات الائتمانية المصرفية والمشتقات المالية فقد تصل نحو (500) تريليون دولار ، وهذا ما جعل رأس المال العالمي أكثر وفرة وأقل تكلفة، وأقدر على التنافس، وعلى استخدام التقنيات المتطورة المعقدة، التي أسهمت في زيادة كفاءة توزيع رأس المال العالمي في مابين الأسواق المالية في الدول المتقدمة، والأسواق المالية في الدول النامية مما« يمكن أن يحسِّن كفاءة استخدام الأموال، ودفع النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة محلية وعالمية عن طريق التوزيع الأفضل لفرص استثمار رأس المال، سواء من خلال إيجاد فرص استثمارية خارجية مجزية أكثر، أو من خلال تحسين كفاءة وتنافسية الاقتصاد المحلي، عبر تشجيع مؤسساته، وخاصة المالية على تطوير أدائها وتحسينه بما يمكِّنها من المنافسة مع المؤسسات الدولية»[11]، ومن خلال المؤشرات الاقتصادية المتوفرة والإحصاءات، سيتبين أن توزيع المصادر المالية العالمية المتوفرة للاستثمار بمختلف أشكاله لم يكن عادلاً بين الدول النامية والدول المتقدمة، وأن الدول المتقدمة تحصل على حصة أكبر من حركة رؤوس الأموال العالمية سواء للاستثمار المباشر أم للاستثمار المالي، لأن درجة تنظيم أسواقها، وكفاءة الاقتراض، والتوظيف فيها أفضل من الدول النامية، والجدول التالي رقم (2) يؤكد صحة ذلك.

الجدول (2) قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحصة الدول النامية منها (مليون دولار أمريكي)

	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	229598	1239190	711620	540714	560087	8773011	837194	1215789	1955200	1368640
الدول النامية %	11913 5,2	133341 10,7	64045 9,0	47866 8,8	45372 8,1	117336 13,3	115860 13,8	174389 14,3	122200 16,6	1354600 9,8
صافي الاستثمارات الخاصة في الدول النامية*	26,140	57,653	78,200	53,000	177,50	226,500	285,70	262,000	696,500	129,500

المصدر: المرجع 12

من الجدول السابق يتضح أن نسبة حصة البلدان النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضة، وقد بلغت 5,2% عام 1990، ثم ازدادت إلى نسبة 16,6% في عام2007، ثم انخفضت بسرعة في عام 2008 لتصل ما نسبته 9,8%، ويتوقع استمرار انخفاضها بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

ومما سبق نستنتج أن توفر المزيد من السيولة العالمية الباحثة عن الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، سيقود إلى المزيد من التعقيد والمخاطر والمجازفة في الأسواق المالية، لأن المقترضين والمستثمرين يستطيعون الحصول على المزيد من رؤوس الأموال، واستخدام أدوات ووسائل متطورة في استثمارها مثل المشتقات المالية، والصناديق المتنوعة، والمحافظ المالية، والتي قد يكون بعضها عال المخاطر، لكن تكلفة الاقتراض ستكون أقل، والمنافسة أشد، وهذا قد يحفز على زيادة المخاطرة، وبالتالي على المزيد من الأزمات المالية.

وتتعمق هذه الحال باستمرار نتيجة فعل العولمة المالية، ونتيجة التوزيع غير العادل للاستثمارات العالمية، وذلك يتضح من خلال الجدول التالي رقم (3)، الذي يبين أن نسبة الاستثمارات في الدول المتقدمة من الناتج القومي أعلى من قيمة الإدخارات المحققة فيها كنسبة من الناتج القومي، بينما نسبة الاستثمارات في الدول النامية من الناتج القومي أقل من نسبة الإدخارات المحققة فيها كنسبة من الناتج القومي.

الجدول رقم (3) نسبة الاستثمارات إلى الناتج القومي %

	وسطي 1994 – 1987	وسطي 2002– 1995	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدول المتقدمة								
الادخارات	22,1	21,5	19,3	20,0	20,2	20,9	20,7	19,5
الاستثمارات	22,8	21,6	20,0	20,6	21,1	21,6	21,5	21,0
الدول النامية								
الادخارات	24,1	24,4	27,9	29,7	31,5	33,3	34,3	34,8
الاستثمارات	25,3	24,9	25,9	27,2	27,3	28,2	30,0	30,9

المصدر: المرجع 13

وهذا دليل على تسرب الأموال من الدول النامية نحو الدول المتقدمة، الأمر الذي أسهم ولا يزال يسهم في زيادة عدم التوازن التنموي العالمي.

لقد كان للعولمة المالية دور مهم في تحسين البنية الهيكلية للنظام المالي العالمي، الأمر الذي مكَّن المؤسسات المالية الكبرى من تحسين كفاءة إدارتها لمواردها المالية، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنوع الاستثمارات، وتحسين التنظيم، وتخفيض بعض حالات الفساد، لكن ذلك لم يكن في كل البلدان على درجة واحدة، وخاصة في البلدان النامية، إذا لا تزال انعكاسات العولمة المالية قضية إشكالية، ومثال ذلك هل تساعد حتماً على تحفيز النمو الاقتصادي أو تحسين الادخار المحلي وتخفيض تكلفة رأس المال ونقل التكنولوجيا المتطورة إليها، وليس أخيراً تطوير القطاع المالي من المستوى المحلي المنغلق إلى المستوى العالمي المنفتح؟ وبالتالي هل استطاعت المؤسسات المالية والبنوك المحلية في الدول النامية أن تُحسِّن طرق وأدوات عملها مستفيدة من الخبرات العالمية المتولدة عن ظاهرة العولمة المالية؟

كما كان للأسواق المالية الدولية دور مهم في جذب رؤوس الأموال العالمية للاستثمار فيها حسب المزايا المتوفرة والفرص المتاحة، وإمكانيات تحقيق للمكاسب غير العادية، إضافة إلى ظروف المنافسة والمضاربات، لكن هذه التحركات لرؤوس الأموال العالمية قادت إلى مخاطر وتقلبات وأزمات عميقة ومستمرة، في الأسواق المالية وكانت في

أسواق الدول الناشئة والنامية أشد وطأة، ويشكك بعض الباحثين ومنهم Peláez, M., and Carlos, A بالمنافع المحققة من جراء التجارة في الأصول المالية الدولية فيرى أنها «نظرياً مدروسة ومعترف بها بينما في الواقع اتفاقات التأمين على القروض وتوطين المخاطر والحدِّ منها في العديد من البلدان، وخاصة النامية ذات الموارد المالية المحدودة، لم تتحقق بالمطلق»[14] ولذلك فإن توجه رأس المال الوطني نحو المشاريع الإنتاجية المحلية في الدول النامية يكون أكثر ضرورة وأقل مخاطرة، وإذا أمكن أيضاً تحفيز رأس المال الأجنبي لفرص مماثلة، فإن النتائج ستكون إيجابية لصالح جميع الأطراف.

انعكاسات العولمة المالية، على البلدان النامية:

اهتم العديد من الباحثين مؤخراً بدراسة وتبيان المنعكسات السلبية والايجابية للعولمة المالية بالنسبة للدول النامية أم للدول المتقدمة، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لكن نتائج تلك الدراسات جاءت منقسمة ومتناقضة، فمنهم من رأى أنها أثرت إيجاباً على البلدان النامية، بينما رأى آخرون عكس ذلك، وفي هذا البحث سيتم استعراض أهم النتائج والآراء التي خلص إليها كلا الطرفين، في محاولة للوصول إلى تقييم شامل لانعكاساتها على الدول النامية «وهي مجموعات غير متجانسة» ومنها على الاقتصاد السوري.

صحيح أن العولمة المالية، ظاهرة ليست جديدة، لكنها تكتسب في كل وقت مظاهر وآليات عمل مختلفة، بحيث تتضارب آثارها وتختلف حسب كل حالة، لكن المؤكد أنها شديدة التأثير على اقتصاديات البلدان النامية.

1 . الانعكاسات السلبية للعولمة المالية على البلدان النامية:

من خلال استعراض نتائج أهم الدراسات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة يتبين أنه «تثار حول العولمة انتقادات جدية أهمها أن مكاسبها تطال 20% من سكان العالم، في حين أن سلبياتها تطال معظم البلدان النامية، وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها»[15] ، كما توصل بعض الباحثين إلى أنه: «لا يوجد دليل واضح على أن تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، يمكن أن يقود بشكل مباشر وصريح إلى تحفيز النمو الاقتصادي»[16] ، ولمزيد من المصداقية حاولت بعض الأبحاث[17] الإجابة على سؤال مهم وهو: كيف تستطيع العولمة المالية «أن تؤثر في العلاقة فيما بين تحقيق النمو الاقتصادي من جهة مع ترافقه بواقع الهشاشة الاقتصادية والتقلبات الاقتصادية المستمرة، في الدول النامية، دون جدوى، ولذلك يلزم على البلدان النامية «أن تقوم بتحسين كفاءة اقتصادها وتنافسيتة، من خلال تحسين المعرفة التكنولوجية والموارد البشرية والبنية التحتية وتفعيل المكتسبات الثقافية»[18] ، وقد ثبت أن عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، وخاصة في الاقتصاديات المنفتحة »[19]، ومن عدد من التجارب يتضح أن تحرير حساب رأس المال له تأثير ضعيف على معدل النمو الاقتصادي خاصة في الدول ذات الأسواق المالية غير المتطورة، أو الدول ذات النظام المالي الضعيف، أو الاقتصاد الكلي المضطرب.

كما أن العولمة المالية «تفاقم الصعوبات الاقتصادية للدول النامية، وتعكس عدم التكافؤ في المنافسة بين القوى الاقتصادية العالمية، وتمكِّن بعض مدراء صناديق الاستثمارات المالية الضخمة، وهم غير مسؤولين أمام ممثلي الشعب في أية دولة، من اتخاذ وتنفيذ القرارات السريعة، التي قد تدمر حياة الملايين من الناس»[20]، وبالفعل صدقت هذه الرؤية وخير دليل على ذلك هو الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وأؤكد هنا ما توصل إليه الباحثون من آراء وأضيف أن العولمة المالية قدر محتوم ويجب على الدول النامية أن تتكيف مع مفرزاتها ، وأن تواجه تحدياتها بسياسات مناسبة.

وقد رأى كل من Alfaro, L., Kalemli –Ozcan, S. and Volosovych. V أنه «عكس ما يفترض نموذج التطور النيوكلاسيكي فإن رأس المال يتدفق من البلدان الغنية إلى البلدان النامية، وأن كفاءة المؤسسات المالية هي العامل الأهم في تحديد جهة تدفق رأس المال العالمي، وأن فتح النظام المالي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن يؤدي، وقد أدى في حالات عديدة إلى كوارث وأزمات مالية، أحدثت الكثير من الألم والمعاناة والأذى، وهذا ما يجعل العولمة المالية ظاهرة خلافية»[21]، أما stiglitz، حامل جائزة نوبل في الاقتصاد، فيعتقد «أن فتح الأسواق المالية في اقتصاديات الأسواق الناشئة لرؤوس الأموال الأجنبية يقود إلى انهيار اقتصادي، وأن سياسات صندوق النقد الدولي ووصفاته لتحسين اقتصاديات الدول النامية تقود إلى المضاربة على العملات والأسهم والسندات في الأسواق المالية»[22]، كما أن العولمة المالية هي من «مفرزات العولمة المشكوك فيها بشكل كبير، وأن الفوائد العظيمة الممكن تحقيقها من جراء تعبئة رؤوس الأموال وتدفقها بحرية هو أمر غير مقنع»[23]، وكذلك بدأ المضارب المعروف Gorge soros كتابه «في العولمة» بفصل بعنوان «عجز الرأسمالية العالمية» بَيَّن فيه أن آليات عمل النظام المالي تقود إلى الأزمات، ويلزم إعادة النظر بها[24]، وقد أظهر مجموعة من الباحثين أن «التدفق الحر لرؤوس الأموال يدفع بالدول نحو الأزمات المالية، كما أظهروا أنه بينما تزداد الدول المتقدمة نمواً وازدهاراً تقع الدول النامية بمزيد من الفقر»[25]، وليس آخراً توصل بعض المختصين بأبحاث الدول النامية إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر إيجاباً في النمو الاقتصادي[26].

والباحث يؤيد ما ذهب إليه الباحثون الذين وردت بعض آرائهم في بيان المنعكسات السلبية للعولمة المالية على البلدان النامية.

2 . الانعكاسات الايجابية للعولمة المالية على البلدان النامية:

يرى عدد من الباحثين، أن العولمة المالية تقدم مجموعة كبيرة من المنافع للبلدان النامية وهي مؤكدة[27] وذلك عن طريق:

أولاً. تأمين رأس المال الضروري وبتكلفة منخفضة، مما يشجع الاستثمار، وبالتالي يحسن معدل النمو الاقتصادي.

ثانياً . عندما يُسمح لرأس المال الأجنبي، وللمؤسسات المالية الأجنبية بالدخول والعمل في بلد ما فإن ذلك يزيد من كفاءة استخدام رأس المال.

ثالثاً . عولمة النظام المالي تساعد على تحسين كفاءة وفاعلية النظام المالي المحلي وآلية عمل المؤسسات المالية المحلية، وذلك يساعد على زيادة قدرة القطاع المالي المحلي، ليعمل بشكل أفضل، وأكثر تنافسية مع المؤسسات المالية الوافدة.

ويرى بعضهم أن «حرية تدفق رؤوس الأموال للبلدان النامية يساعد على مواجهة التقلبات الاقتصادية الكلية وعلى نقل التكنولوجيا الحديثة إليها، وعلى تطوير نظامها المالي» [28].

وحسب Dollar, D. and Kraay, A و Sandar, K., and Macdonald, R. – فإن «تدفق رأس المال إلى الدول النامية يمكن أن يحسن النمو الاقتصادي، كما يمكن أن يزيد الإنتاجية عبر استقدام التكنولوجيا المتطورة، والاستفادة من اقتصاد المعرفة، كما يمكن أن يوفر السيولة اللازمة لعمل الأسواق بكفاءة أعلى» [29] ، وإضافة إلى ذلك، ومن التجارب المشاهدة يتبين أن رفع كفاءة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإدارتها، وكذلك إدارة تدفقات الاستثمار إلى المحافظ المالية في الأسواق المالية المحلية ومراقبتها، يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول

النامية، ويكون ذلك أكثر نجاحاً في الدول متوسطة الدخل، وينجح بشكل أقل في الدول منخفضة الدخل» [30]، ومن خلال التجارب يتبين أن التحرير المالي يمكن أن يحسِّن النظام المالي المحلي، وأن يقوي درجة التنظيم والالتزام المؤسساتي في إدارة الاقتصاد الكلي، وأن يرفع القدرة على المنافسة بين المؤسسات المالية المحلية والأجنبية، وأن «العولمة المالية» يمكن أن تساعد على نهوض الأسواق الناشئة، وتمكين المستثمرين من اقتناص الفرص الاستثمارية عالية المردود، وتقاسم المخاطر وتخفيضها، وتوفير رأس المال اللازم وتخفيض تكلفته، وذلك مرهون بالإدارات الاقتصادية وكفاءتها وشفافيتها، والتي يجب أن تعمل بمنطق «الحوكمة» الذي يِمَكّن المؤسسات والشركات المحلية، والإدارات الحكومية من تطوير آليات عملها بهدف دفع النمو الاقتصادي وزيادة عدالة توزيعه.

والباحث يرى أنه من الصعوبة بمكان أن تستطيع الدول النامية تحقيق مكاسب جراء العولمة المالية وبخاصة في الأجل القصير، والمكاسب الممكنة مرهونة بقدرتها على تطوير قطاعها المالي بشكل خاص والاقتصادي بشكل عام.

3. انعكاسات العولمة المالية على الاقتصاد السوري:

يقاس الاندماج المالي لاقتصاد ما مع النظام المالي العالمي من خلال «تدفق الأصول المالية عبر الحدود كنسبة من الناتج القومي وذلك يتضمن الأصول والخصوم والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمحافظ المالية والديون والمشتقات المالية وإجمالي الاحتياطيات ماعدا الذهب»[31]، وترتبط درجة التحرير المالي بمدى تطور السياسات والإجراءات الحكومية الرسمية وأنظمة التجارة والأسواق المالية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية وخصائص الدول التاريخية والقانونية والموقع الجغرافي، وليس أخيراً درجة التطور الاقتصادي، وتتمتع سورية « بموقع جغرافي يُمكِّنها من لعب دور اقتصادي استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى امتلاكها موارد بشرية وطبيعية متنوعة، وتراث تقني وتجاري وإمكانات زراعية جيدة»[32]، وتتطلع الحكومة السورية بسياساتها الاقتصادية منذ عقدين من الزمن إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال سياساتها الرّامية إلى التحرير التجاري والمالي، وتحفيز الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي «حتى شكلت التجارة الخارجية 62% من الناتج القومي في عام 2008، وخلال السنوات الخمس الأخيرة لم تستطع الصادرات السورية أن تغطي سوى 60% من الواردات» [33].أي أنه يوجد هناك عجز وللأسف هو مستمر مع تنامي سياسة الانفتاح الاقتصادي.

منذ عام 1991 تغيرت السياسة المالية والنقدية السورية، نتيجة التوجه للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة متتالية من القرارات والإجراءات التي أسهمت في التحرير الاقتصادي التدريجي لغاية 2004، وبخطوات أسرع بعد ذلك «حيث تم منذ عام 2005 إصدار أكثر من 500 قانون وإجراء جديد لوضع أسس عمل اقتصادية جديدة محسِّنة لبيئة الأعمال، ولبيئة الاستثمار، ولتحرير التجارة، وإصلاح النظام المالي والضريبي»[34]، وجاء ذلك انسجاماً مع وجهة النظر أنه «لا يمكن الوقوف في مواجهة العولمة والجدل حول مبادئها؛ بل يلزم توسيع المشاركة فيها وتصحيح انحرافاتها»[35]، وكانت بداية تلك الإجراءات توجه الحكومة لتشجيع القطاع الخاص وتوسيع دوره في الاستثمار من خلال منحه تخفيضات ضريبية وفترة سماح ضريبي ما بين 5 . 7,5 سنة (القانون رقم 10 لعام 1991) وتعديلاته اللاحقة، ومنذ عام 2002 بدأت الحكومة السورية تتطلع بقوة للاندماج في الاقتصاد العالمي والنظام المالي العالمي عبر محاولاتها للإصلاح المالي والنقدي لدعم عملية التحرير الاقتصادي من خلال:

-تفعيل السياسة النقدية من خلال الاتجاه نحو تعويم العملة وربطها بسلّة عملات وإتباع سياسة مرنة لسعر الفائدة وتأسيس البنوك الخاصة.

-تفعيل السياسة المالية من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لمعدلات قريبة مع المعدلات السائدة في الدول المجاورة والمماثلة لأوضاعنا.

- تأسيس سوق للأوراق المالية.

-وكان القرار الأبرز في مسيرة اندماج الاقتصاد السوري مع الاقتصاد العالمي الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي منذ عام 2005، [36].

وبنتيجة هذه التحولات سُمح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالاستثمار الموسَّع في سورية وفي معظم القطاعات الاقتصادية، ويُرّوج حالياً لمشاركته في قطاعات البنية التحتية، وقد وصلت إسهامات القطاع الخاص في عام 2009 نحو 68% من الناتج القومي في حين كان لا يتعدى 37% في عام 1990، «وخلال الفترة 1991 . 2001 كان وسط المعدل الضريبي 155%، ثم خفض في عام 2003 إلى 60%، وفي نهاية عام 2007 خفض إلى ما بين 14 . 25%»[37]، وبنتيجة تلك المتغيرات تأثرت مكونات الناتج القومي السوري حسب الجدول التالي.

الجدول (4) النسب المئوية لتوزيع معدل نمو الناتج القومي حسب القطاعات الاقتصادية بالمقارنة مع السنة السابقة

	وسطي 2001 - 1991	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة	10	7,9	-2,7	-0,9	6,9	3,8	2,4	2,2
الصناعة	0,5	-3,7	-6,1	20,4	-7,4	-19,8	-16,2	-16
البناء والتشييد	0,8	0,5	35,6	-15,5	17,9	6,9	6,6	6,8
التجارة	12	13,1	-2,8	21,0	-6,8	16,9	18,8	20,6
النقل والاتصالات	1,2	9,1	11,2	-18,1	26,7	11,2	12,2	12,0
المالية والتأمين	4	5,3	12,5	-0,8	29,9	51,9	50,5	60,3
الخدمات الشخصية	10,5	14,6	8,1	17,4	11,1	12,0	12,0	15,6

المصدر: المرجع 38

.من الجدول السابق يتضح أن سياسات التحرير الاقتصادي قد أثرت في مكونات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991 ولغاية 2008 كالتالي:

1 . تراجعت نسب إسهام كل من قطاعي الزراعة والصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2 . بقيت نسب إسهام كل من قطاعي البناء والتشييد والخدمات الشخصية في نمو الناتج المحلي الإجمالي ثابتة نسبياً.

3 . زادت نسب مساهمة كل من قطاعات التجارة والنقل والاتصالات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل متوازن نسبياً.

4 . مساهمة كل من قطاعي المال والتأمين في نمو الناتج المحلي الإجمالي تزايدت بشكل هائل، وغير متوازن مع بقية القطاعات.

نتيجة تحليل تلك المؤشرات يتبين أن سياسات التحرير الاقتصادي والمالي والاندماج السريع بالاقتصاد العالمي، قادت إلى نمو غير متوازن فيما بين قطاعات الاقتصاد الوطني، ويمكن تلمس المزيد من منعكسات «العولمة المالية» على الاقتصاد السوري من خلال الجدول التالي رقم (5)

الجدول رقم (5) نسب التغير المئوية لبعض مؤشرات الاقتصاد السوري

	وسطي 2001 – 1991	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج القومي الحقيقي	4,7	5,9	1,1	6,7	4,5	5,1	4,2	5,2
حصة الفرد من الناتج	3	4,5	1	2	4	3	4	2
أسعار المستهلك	5,4	1,0	5,8	4,4	7,2	10,4	4,7	15,2
معدل البطالة	8,2	11,7	10,8	12,3	8,0	8,3	9,2	11
عجز الموازنة	5	7,4	9,0	12,6	14,00	9,0	9,2	11,0
سعر الفائدة الوسطي	8,0	8,0	7,0	5,0	4,0	5,0	4,8	4,8

المصدر: المرجع 39

يتبين من خلال الجدول السابق أن سياسات التحرير الاقتصادي والمالي في سورية خلال فترة الدراسة لم تنعكس على تحسين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو حصة الفرد منه، بل أدت إلى زيادة أسعار المستهلك، ومعدلات البطالة، وعجز الموازنة إضافة إلى ذلك فإنه على الرغم من التخفيضات المتتالية لسعر الفائدة فهو لا يزال أعلى من المعدلات السائدة إقليمياً ودولياً، وذلك أدى إلى تشجيع الادخار النقدي، وتقلص الاقتراض مما يخفض عرض النقد وبالتالي ينعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي.

واستناداً إلى تصريح وزير المالية «أنه في نهاية عام 2008 بلغت الأموال المودعة في المصارف السورية 760 مليار ليرة» [40]، وهذه المبالغ تُعد معطلة وخارج دورة الاستثمار.

ولمزيد من الدقة في بيان منعكسات العولمة المالية على الاقتصاد السوري يبين الجدول التالي رقم (6) أهم المؤشرات المالية والنقدية في الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (6) نسب التغير المئوية السنوية لأهم المؤشرات المالية والنقدية في سورية

	2001 – 1991	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تغير عرض النقد M2	7,6	18,5	8,1	13,4	11,8	9,2	12,4	12,5
عجز الموازنة بالنسبة للناتج	–	−1,2	−3,1	−5,0	−5,0	−3,5	−3,1	−4,0
صافي الموجودات الأجنبية في المصارف	–	40,2	61,6	57,2	51,5	44,6	35,2	22,8
ميزان رأس المال	–	−8	−15	−26	−50	−102	−98	−95
ميزان العمليات الجارية	6,3	−3,6	−12,6	−1,6	−2,2	−2,8	−3,3	−4,0
رأسمال واحتياطيات البنك المركزي	–	24	32	49	92	8	−28	−53

المصدر: المرجع 40

من الجدول السابق تتأكد فرضية «أن العولمة المالية قادت إلى تخفيض قدرة البنك المركزي على استخدام أدواته النقدية، وتنفيذ سياساته الهادفة لتحقيق استقرار الأسعار في ظل تحرير حساب رأس المال، وزيادة الاندماج مع النظام المالي العالمي»[41].

وقد تحققت هذه الفرضية في الاقتصاد السوري من خلال الجدول السابق:

. حيث أن زيادة عرض النقود لم تؤد إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي، بل أدت إلى آثار سلبية على الموازين المالية المختلفة.

. صافي الموجودات الأجنبية في المصارف السورية انخفضت بسرعة منذ 2003.

.عجز الموازنة ازداد بشكل كبير خلال العامين 2002، « رغم وجود العديد من العجوزات خارج الموازنة»[42]

– عجز ميزان العمليات الجارية ازداد بشكل كبير خلال العامين 2002 و 2003، ثم تقلب وانخفض بسرعة في عام 2004، ثم عاد ليزداد بصورة مضطردة لغاية 2008.

. زاد رأسمال البنك المركزي السوري واحتياطياته خلال الفترة من 2002 . 2005 ، ثم بدأ بالانهيار بسرعة منذ عام 2006.

وإضافة إلى مؤشرات الجداول السابقة (كانت احتياطيات سورية من القطع الأجنبي تغطي قيمة المستوردات السورية لفترة سنة و8 أشهر في عام 2005، بينما كانت في العام نفسه في تونس تُغطى 4 سنوات و5 أشهر، وفي الأردن 5 سنوات و3 أشهر، وفي مصر 8 سنوات و4 أشهر»[43] وقد انخفضت في سورية في عام 2008 « وأصبحت تغطي قيمة المستوردات لفترة 18 شهراً»[44] مما وضع الاقتصاد السوري في موقف هو في غاية الخطورة؟.

4– انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سورية بعد 2008:

انعكست الأزمة المالية العالمية على سورية بعد2008 من خلال المؤشرات التالية:

–المزيد من عجز الميزان التجاري، من خلال تراجع الطلب العالمي على بعض صادراتنا.

–تراجع تحويلات العاملين في الخارج.

–تعرض بعض المصارف السورية لفقدان بعض أموالها المستثمرة في الخارج .

–ضياع بعض أموال المستثمرين السوريين في الخارج.

–توقف تمويل بعض المشروعات العقارية الكبرى التابعة لمستثمرين غير سوريين.

–تراجع الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى سورية .

وبالتالي فإن منعكسات الأزمة المالية العالمية كانت بالمطلق سلبية على الاقتصاد السوري ، واقتصرت إجراءات مواجهتها على تكثيف الرقابة على العمليات المصرفية و ومحاولة البحث عن أسواق جديدة لصادراتنا ، إضافة غلى المحاولات المستمرة لتحفيز الاستثمار المحلى والعربي والدولي .

الاستنتاجات والتوصيات:

مما تقدم، ومن الخبرات المكتسبة والمشاهدات يتبين أن الحماية المطلقة من الآثار السلبية للعولمة المالية في أي بلد، وخاصة في البلدان النامية ومنها سورية أمر غير ممكن. ولذلك يلزم على البلدان النامية أن تحاول الاستفادة

من نمو الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تدفق رأس المال العالمي إليها، وخاصة ذاك الباحث عن العمل في القطاعات الإنتاجية المادية.

وكذلك من خلال تحفيز المغتربين لزيادة تحويلاتهم، ونقل استثماراتهم إليها بعد تأمين البيئة المناسبة استثمارياً وقانونياً، وضرورة تحفيز البحث العلمي، ونقل التكنولوجيا الملائمة بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي فيها، وتخفيض معدل البطالة، وعجز الموازين المالية والتجارية، ومعدل التضخم. والمديونية.

وليس أخيراً جعل توزيع الدخل القومي أكثر عدالة على المساهمين فيه ليتلاشى الفقر تدريجياً، ولا يمكن للبلدان النامية أن تحقق هذه الطروحات دون وجود خطة عمل وسياسة اقتصادية، واجتماعية، وتكنولوجيا، وتعليمية مدروسة تمتلك الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف، وذلك يجب أن ينطلق بداية كمشروع سياسي واقتصادي وإداري لينتهي بالرفاه الاجتماعي.

مما سبق نُقدّم بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة اندماج الاقتصاد السوري مع الاقتصاد العالمي ، ولتجنب الآثار السلبية للعولمة المالية مثل:

1 . المزيد من تقييد ومراقبة تدفق رؤوس الأموال المحلية للخارج عبر مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتوطين استثماراتها، وخاصة بعد وجود نحو (15) مصرفاً خاصاً حالياً يعمل في السوق السورية.

2 . تشجيع المستثمرين المحليين للاستثمار المحلي من خلال تحسين بيئة الاستثمار، وتخفيض الإجراءات البيروقراطية، ومكافحة الفساد، وتحسين البنية التحتية.

3 . تحفيز المستثمرين الأجانب من خلال بث المزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني، ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال استقرار التشريعات والمزيد من الشفافية والحوكمة.

4-توجيه الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتكنولوجيا.

5- تفعيل دور سوق دمشق للأوراق المالية ، وإنشاء أسواق أخرى، والسماح لغير السوريين بالاستثمار فيها يمكن من رفع كفاءة الأسواق وتأمين تمويل التوسع والتطوير الإنتاجي والخدمي.

6. تخفيض الحاجة إلى الاقتراض الخارجي ما أمكن، وفي الحالات الضرورية يجب أن يكون طويل الأجل، ولتمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية الأساسية.

7. تحفيز المغتربين السوريين للاستثمار في سورية وفي القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وهذا ممكن تحقيقه من خلال تعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع الأهلي على أرضية المزيد من الشفافية والممارسة الديمقراطية (تقدر أموال السوريين في الخارج بأكثر من 100مليار دولار أمريكي).

8. على السياسة النقدية أن تلحظ أن مقدار الزيادة السنوية في عرض النقود يجب أن تساوي الزيادة السنوية في الناتج المحلي مقسوماً على سرعة دوران النقد.

وعلى السياسة المالية أن تلجأ إلى أدوات مالية مختلفة لتمويل عجز الموازنة، أساسها طرح آذون خزانة أو سندات حكومية، بهدف تخفيض معدل التضخم.

9. على السياسات الاقتصادية أن تحقق مجموعة من التوازنات أهمها ميزان المدفوعات من خلال ترشيد الواردات، وتشجيع الصادرات، وذلك يمكن أن يسهم في حماية سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، بدل الحاجة إلى استخدام الاحتياطيات.

10. يجب أن تبنى عملية الإصلاح المالي والاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي، على أسس الحوكمة، ورفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة.

11. على السياسات الاقتصادية أن تعمق التعاون الاقتصادي العربي والإقليمي والدولي غير التقليدي وبشكل خاص في القطاع المالي، بناءً على قاعدة المصالح المتبادلة.

12- على الجهات المعنية في الحكومة تشكيل فريق عمل وطني من المختصين لوضع برنامج عمل استراتيجي لمواجهة الأزمات المالية العالمية.

المراجع:

1-عبدا لله، إسماعيل صبري، *الاقتصاد العالمي بعد الامبريالية*، مجلة الطريق، العدد 4،2008، القاهرة، 42

2- SCHMUKLER, S. L. Financial Globalisation: Gain and Pain for Developing Countries. *Economic Review*, Federal Reserve Bank of Atlanta, 2004, 39 - 44-46.

3-الميداني،محمد أيمن عزت، حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2009 ، 4.

4- TERRONES, M., KOSE, M. A., ESWAR, S., PRASAD, A. How Does Globalisation Affect The Synchronization of Business Cycles? *American Economic Review*, **93**, (2), 2006, 57–63.

5- IMF. Financial Markets in Change, *IMF Annual Report*. Washington D.C.: IMF. 2008.

6- Ferguson, N. *The Cash Nexus, Money and Power in the Modern World*. New York: Basic Books. 2009, 139.

7-الحمش، منير، الأزمة المالية ومستقبل النظام الرأسمالي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية،جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2009، 7-13 .

8- SCHOLTE, G. A ,*Globalisation, A Critical Introduction.* New York: Palgrave Macmillan. . 2005, 67.

9- Li, X. and MILES ,FERRETY FDI and Growth: An Increasingly Endogenous Relationship. *World Development*, 2006 , 393+ حسابات الباحث+المسح الاقتصادي والمالي العالمي، أيلول 2009.

10-SCHMUKLER, S. L. Financial Globalization: Gain and Pain for Developing Countries. *Economic Review*, Federal Reserve Bank of Atlanta, 2004, 39 - 44-46.

11- ROXANA and CRISTINA. *Financial Globalisation: Multi-Cause Process, With A Complex Dynamic*. West University of Timisoara, Faculty of Economics and Business Administration,2006, 69.

12 . أونكتاد، الكتاب الإحصائي السنوي 2007+ تقرير البنك الدولي 2009+ المسح الاقتصادي المالي العالمي، أيلول 2009 الجداول 14 أ . 193.* – تشمل (الاستثمارات المباشرة + الاستثمار في المحافظ المالية + تدفقات الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل).

13- المسح الاقتصادي المالي العالمي، أكتوبر 2009، جدول أ . 16، .193

14- PELÁEZ, M., and CARLOS, A,*Globalisation and the State :Volume II, Trade Agreements, Inequality, The Environment, Financial Globalisation, International Law And Vulnerabilities*. England: Palgrave Macmillan, 2008, 85.

15-الكفري، مصطفى العبدالله،عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية،اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 94،2008.

16- EICHENGREEN, B. J,Taming Capital Flows. *World Development*, **28**, (6), 2009, 1105–16.
17- DILIP, K. D. *Financial Globalisation and the Emerging Market Economies*, Toronto: Toronto University, 2004, 87.
18- EDDY, J. *Worldwide Globalisation and its Impacts on Developing Countries: The Case of Indonesia*. University Gadjah Mada, 2008, 110.
19- KOSE, M., AYHAN, M. P., SCHINDLER, M., TERRONES, M., OSTRY, J. D. Reaping the *Benefits and Costs of Financial Globalisation*. Washington, D.C.: IMF, 2008, 46-48.
20- الأطرش، محمد، *حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة*، المستقبل العربي، العدد26، 1999، 6، 244.
21- ALFARO, L., KALEMLI –OZCAN, S. and VOLOSOVYCH. V. *Capital Flows in A Globalized World*. Chicago: The University Of Chicago Press. 2006, 123.
22- STIGLITZ, J. *Globalisation and Its Discontents*. New York: W. W. Norton, 2002, 18.
23- BAHGWATI , J. *The Capital Myth: The Difference between Trade in Widgets and Dollars*. Bristol: Bristol University,2008 , 67.
24- GEORGE, S. *On Globalisation.* Public Affairs Books: New York,2002.
25- FETCH, G. and HARTMANN, Globalisation and Systemic Risk. *World Scientific Studies in International Economics*, 2009, 6.
26- CARKOVIC, M. and LEVINE, R. Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth?, *University of Minnesota Department of Finance Working Pape*r,2002, 118.
-DURHAM, J. B. Absorptive Capacity and the Effects of Foreign Direct Investment and Equity Foreign Portfolio Investment on Economic Growth**.** *European Economic Review*, **48**, 2004, 285–306.
27- MISHKIN, F. S ,*The Next Great Globalisation*. Washington D.C.: International Bank for Reconstruction and Development, 2006, 156.
28- FISCHER, S. Capital Account Liberalisation and the Role of The IMF. In Should the IMF Pursue Capital Account Liberalisation? *Princeton Essays in International Finance, No. 207*, 1998, 1–7.
-SUMMERS, L. International Financial Crises: Causes, Prevention, and Cures. *American Economic Review*, **90** (2), 2000, 1–12.
29- DOLLAR, D. and KRAAY, A, INSTITUTIONS, TRADE, and GROWTH. *Journal of Monetary Economics*, **50**, 2003, 133–162.
-RODRIK, D., SUBRAMANIAN, A. and TREBBI, F. Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development. *Journal of Economic Growth*, **9**, 2004, 131–165.
-ANG, J. B. and MCKIBBIN, W. J. Financial Liberalisation, Financial Sector Development and Growth: Evidence from Malaysia. *Journal of Development Economics*, **84**, 2007, 215–233.
30- SANDAR, K., and MACDONALD, R. Capital Flows and Growth in Developing Countries: A Dynamic Panel Data Analysis. *Oxford Development Studies*, **37**,2009, 101-122.
31- JAUMOTTE, F., LALL, S., and PAPAGEORGIOU, C. *Rising Income Inequality: Technology, or Trade and Financial Globalisation? Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*, IMF report , 2008, 18.
32- القاضي، حسين، البعث في ظل العولمة ،سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق،175، 2005.
33- المجموعة الإحصائية السورية ، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق ، الفصل السادس،2009.

34- الدردري، عبد الله، دليل الاستثمار في سورية، الجمعية السورية البريطانية، دمشق ،2009، 36.

35- الكسندر، بانارين، الاغواء بالعولمة، ترجمة عياد عياد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، 357 .

36- نجمة، الياس ، *اقتصاد السوق الاجتماعي* ، جريدة البعث ، العدد 8،83697/6/5،2009.

37- الأبرش، رياض، نظرة على الاقتصاد السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2008، 22.

38- المكتب المركزي للإحصاء، الفصل 15، 2009+ مصرف سورية المركزي، التقرير السنوي 2006.

39-البنك المركزي السوري، التقارير الربعية، 2009، الجدول 1، 2، 4، 6.+ المسح الاقتصادي والمالي العالمي، أكتوبر 2009، الجدول 7، 181.

40- الحسين، محمد، السياسة المالية في سورية، مجلة الاقتصادية، العدد377، 2009 ، 4.

41- WEBER, A. Challenges Posed By Financial Globalisation. In *Bis Review No. 31*.Basel: Bank for International Settlements,2007, 78.

-POIRSON. C., KRAMER, F. and PRASAD, A. *Challenges to Monetary Policy From Financial Globalisation: The Case Of India*. Washington D.C.: IMF,2008, 213.

-PRASAD, A., ESWAR S., ROGOFF, K., SHANG-JIN, W., and KOSE, M. AEffects of Financial Globalisation on Developing Countries: Some Empirical Evidence, IMF Occasional Paper No. 220,2003, 154.

42- زنبوعة، زياد، السياسات الاقتصادية في سورية في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2009، 12.

43- UNCTAD, statistic report, Washington ,2008, 19.

44- الدردري، عبدا لله، نظرة على الاقتصاد السوري، محاضرة ألقيت في جامعة دمشق ، 6،2008.